الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المعـايـيـر القانونيـة وحقـوق الإنسـان الخاصـة بالمـرأة

للمرأة حق التمتع على قدم المساواة بجميع الحقوق الانسانية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وكل المجالات الاخرى ولها حق التمسك بهذه الحقوق على قدم المساواة مع الرجل.
وتتضمن هذه الحقوق الحق في الحياة والحق في المساواة والحق في الحرية والامن الشخصي والحق في الحماية القانونية والحق في التحرر من التمييز بكل اشكاله والحق في الحصول على فرص عمل عادلة وملائمة وحقها في التحرر من اي نوع من انواع التعذيب والعنف بدنيا او جنسيا او نفسيا ليشمل الضرب والاعتداء الجنسي والاتجار بالنساء والعنف الاسري والتحرش الجنسي وكل ما يشكل انتهاكا فظا لمبادئ حقوق الانسان.

حسن شعبان

يحاول البعض وخاصة المتطرفين والمتشددين تبرير الاعتداء على حقوق المراة بحجة (قصورها) او انها ادنى مرتبة وفهما من الرجل، بينما اكد العلم والتجارب الانسانية ان هذا مجرد هراء لانها لا تختلف عن الرجل في قدراتها وادائها وانها تشكل نصف المجتمع المنتج وماهي الا محاولات لتعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
لقد اثبتت الوقائع بعد ان تمكنت المرأة من ان تصبح رئيسة وعسكرية وقاضية واستاذة جامعية وطبيبة وعاملة ورائدة فضاء من انها لا تقل كفاءة عن الرجل بل تجاوزته في بعض المهام.
الظروف التاريخية والتخلف والنظرة الدونية للمرأة وحدها حالت دون ان تتمتع المرأة بحقوقها خاصة في تلك المجتمعات المتخلفة التي تسود فيها سلطة الرجل وتترسخ فيها تقاليد واعراف بالية تمكنت من قمع حرية المرأة وان تكون في المرتبة الثانية.
بدأت المرأة في هذه المجتمعات تعاني من اضطهاد مزدوج في الدفاع عن حريتها وحقوقها فتارة تقف مع الرجل في الدفاع عن حقوق المواطنة والحريات والحقوق واخرى تقف ضده حينما يمارس دور منفذ التقاليد والاعراف المتخلفة والسلطة الذكورية.
حتى تحصل المرأة على حقوقها كاملة غير ناقصة عليها ان تقف موقفاً صلباً وحكيماً من قضاياها وان لا تسمح بالتمادي على حقوقها تحت اي مبرر كان لان لا احد قبلها يستطيع ان يضعها على الطريق الصحيح لحريتها وانما إرادتها وتفانيها وإصرارها ونضالها الجمعي تمكنها من فرض مساواتها وانتزاع حقوقها.
المثقفون الحقيقيون من مهامهم بل من أهم واجباتهم ان يضعوا ايديهم بيديها من ان تكون المرأة كاملة الحقوق.
بالمناسبة فأن عدد غير قليل من المثقفين الذين يدعون الدفاع عن حرية المراة وترتفع اصواتهم وكلماتهم عالية بهذا الشان يمارسون مع زوجاتهم وعوائلهم طرق عديدة من الكبت والحرمان وحتى الاعتداء وحالة من حالات ازدواجية الشخصية وهذا سلوك خاطئ وخطر ينبغي ان يتحرر هؤلاء منه وان يكونوا صادقين مع انفسهم ومع غيرهم ويبقى قياس ثقافة الرجل تكمن في مدى التزامه بحرية المراة وحقوقها.
لم يكن شرفا فكريا حينما اكد قادة في الفكر والثقافة مقولتهم في ان حقيقة الرجل المتفوق ترتبط بمدى التزامه وتمسكه بحرية وحقوق المرأة شكلاً ومضموناً ذلك لانهم ادركوا قيمة المرأة ودورها المجتمعي والتربوي وانها تشكل نصف المجتمع ان لم نقل تزيد وللمجتمع حق عليها في ان تشارك في تطوره وتقدمه وتنمية قدراته.
قصيرو نظر واغبياء اولئك الذين يصرون على ان المرأة رقماً ناقصاً وانها جزء من ممتلكات الرجل وانها لا تصلح إلا لتربية الاطفال والطبخ والجلوس في البيت كلا انها تصلح لان تكون سيدة جميلة ومربية للاطفال وطباخة ماهرة وتكون ايضاً منتجة وعاملة في المجتمع ولها نفس الحقوق والواجبات كما هي للرجل بل وتحكمها علاقات متطورة ومتكافئة وندية.
من هنا نؤكد على دور المرأة في صنع مستقبلها – واقولها بصراحة – يقع نضالها في المرتبة الاولى وإرادتها التي ينبغي ان لا تلين في النضال من اجل حقوقها وفرض المساواة مع الرجل في كافة الميادين وان لا تقبل بأنصاف الحلول ولا المهادنة في اختياراتها او فرض القيود عليها انما يتم ذلك بنضال سلمي انه شاق وطويل لكنه سيصل الى كامل الحقوق والحريات.
في مجتمعنا العراقي حيث التخلف والتقاليد الاجتماعية ومُدّعي الاديان والمذاهب الذين يتناسون ان الجنة تحت اقدام الامهات ودور المرأة في عصر الخلفاء الراشدين تحاول عبثاً وقف مسيرة حقوق المرأة بطرق مختلفة وحجج واهية لكنهم بدأوا يدركون دور المرأة في المجتمع ووضع المجتمع بدونها ولابد ان تنتصر إرادة المرأة وحريتها في المجتمع العراقي !
المحور الاول : القوانين الدولية والوطنية في حقوق المرأة
تكاد تكون منظومة الشرعة الدولية لحقوق الانسان سواء ما ذكر في الاعلان العالمي والعهديين الدوليين وفي اتفاقية وقف العنف ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات والالزامات القانونية الدولية قد حسمت الأمر بشكل كامل في قضايا المرأة وقد ساوت المرأة بالرجل في جميع الحقوق والواجبات ولم يعد مجالاً للتمييز او السيطرة الذكورية بأي شكل من الاشكال ولم تعد هذه النصوص القانونية ملزمة أخلاقياً على الحكومات والافراد فحسب وانما هي ملزمة الاداء في النصوص الوطنية على اساس القاعدة الدولية في ان المعاهدات والاتفاقيات الدولية هي اسمى النصوص واعلى مرتبة من النصوص الوطنية وهي واجبة التنفيذ ويترتب عليها جزاءات دولية من خلال مراقبة انتهاكات حقوق الانسان.
وعلى الصعيد الدولي باتت قضية المرأة حقوقها وحرياتها اساساً لمفهوم عدم التمييز بسبب الجنس وحق المرأة في كافة الحقوق كاملة غير ناقصة بل ويكاد ان يكون معيار الدولة الحديثة والديمقراطية يعتمد على مدى تمتع المرأة بحقوقها نظرياً وعملياً.
العراق حكومة وقوانين وقع على غالبية هذه المعاهدات والاتفاقيات الواردة في الشرعة الدولية للحقوق سوى بعض التحفظات على بعض من نصوص هذه الاتفاقيات الدولية التي تقع خارج نطاق الواقع العراقي ولا تشكل اي خطر على المعايير الاساسية لحرية المرأة.
في دستور القوانين العراقية يكاد الامر يكون الى جانب حقوق المرأة وحريتها في الاختيار ولا يقبل الشك حين اقر الدستور عدم التمييز بسبب الجنس والمساواة في الحقوق وكرامة الانسان رجلاً كان ام امرأة.
فقانون الخدمة المدنية النافذ لم يعد يميز في اختيار الوظيفة إلا في بعض الاعمال التي تبدو ثقيلة على المرأة ومثلها في قانون العمل والضمان الاجتماعي النافذيين واعطي الحق في هذه القوانين لان تتمتع المرأة باجازات الحمل والامومة مدفوعة الثمن.
وما بعد سقوط نظام الاستبداد والحزب الواحد صار للمرأة الحق في ان تكون جندية او ضابطة في كل اصناف القوات المسلحة حيث كسرت الاستثناء الرجولي في هذه القضية ناهيك عن مشاركتها في الدوائر والقيادات والمؤسسات ولو بشكل محدود ولا ندعي في ان ذلك بات يتساوى فيه الجنسان بشكل كامل حيث لا زالت العقليات المتخلفة والتي تنتمي الى زمن القرن المنصرم تلعب دورها في النظرة غير المتساوية مع المرأة.
وفي قوانين الانتخاب جرت تطورات هامة واساسية فتساوت مع الرجل في حقوق الانتخاب والترشيح بل اصبح نظام الكوتة النسائية ٢٥٪ اعضاء في البرلمان شرطاً قانونياً لا يمكن المساس به مما مكن المراة ان تدخل عالم السياسة الذي كاد ان يكون لصالح الرجل وحده.
وفي منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية كان حضور المرأة لافتاً للنظر وتمكنت من فرض وجودها ولعب دور متميز فيه مكنها من ان تكون قائدة في المجتمع المدني.
تبقى العادات والتقاليد والاعراف المجتمعية والتي ورثها المجتمع العراقي عبر تاريخه الطويل الذي كانت السيطرة فيه للرجل بلا منازع وياتي دور المرأة مكملاً او لاحقاً للرجل ولسنا بصدد تحديد مسببات ومبررات هذه السيطرة انما شيئاً واحداً يمكن ان نذكره ويعود الى التخلف والامية الاجتماعية التي سادت المجتمع وجعلت المرأة مرتبة دنيا مع الرجل هي السيطرة الذكورية.
وبعد الغاء قانون العشائر اثر نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة تقدمت حقوق المرأة خطوة الى الامام وبدا العد التنازلي للسيطرة الذكورية بعد ان سلبها القانون معظم حقوقها وخاصة في الزواج والطلاق والعمل بل وكانت جزءاً من الدية التي تقدمها الضحايا في هذه الاعراف والتقاليد البالية
المحور الثاني قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ النافذ
خطت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ خطوة اجتماعية متطورة سبقت معظم بلدان الوطن العربي ودول الجوار المسلم بسنها هذا القانون ذا النظرة المتساوية والعادل للعلاقة الجنسية القائمة على اساس التكافؤ والمساواة في الاختيار وكذلك في الانفصال وفي النفقة والميراث.
مشرعو هذا القانون كانو من كل الطوائف الاسلامية دون استثناء ووضعوا امام اعينهم السلم الاهلي والمجتمعي العراقي والعدالة وعدم التمييز واتو بنصوص قانونية تحفظ منه جوهر الاسلام الحنيف والتقدم الحضاري والفكري للمجتمع العراقي والعالم.
توافقوا على نصوص تكاد تكون قوية وتطرق لاول مرة ففي الزواج لم يعد مجالا للشك في الاختيار الطوعي والتوافقي لكلا الزوجين ولم يعد للسلطة الابوية مجالاً للتدخل في هذا الاختيار مضافاً الى ان يكون العقد مستوفياً للشروط الإنسانية والصحية وان يسجل في دوائر الدولة الرسمية وتشمله العلنية ولا مجال للسرية.
اتفق على نصوص غاية في الاهمية ودونت في المادة ٤٠ و٤١ فيه ولاول مرة على حقها في التفريق في حالات تعجز العائلة والقانون على المصالحة ولاسباب واسعة تصل الى حد عدم الانسجام والتوافق على استمرار الحياة الزوجية سبباً للتفريق الذي هو طلاق بالمعنى الحقيقي اقرب الى ما يمارسه الرجل في حق الطلاق المطلق.
ووضع المشرع العراقي – وحسنا فعل – قيداً على هذا الحق الرجولي في الطلاق التعسفي الذي يمارسه الرجل دون ضوابط بحق المرأة في التعويض.
ولم يتردد القانون في أن يضع ضوابط للميراث تصل الى حد المساواة بين الرجل والمرأة فيه لكن انقلاب شباط ١٩٦٣ في لحظاته الاولى اسقط هذا الحق حيث اتفقت الاردات الدينية المحافظة مع تيار يدعي العلمانية على الغاء هذا النص القانوني.
والغيت جراء نفاذ هذا القانون كافة المحاكم السنية والشيعية والاجتهادات العديدة التي كانت يحكم فيها قضاة هم ليسوا بقضاة وانما هم رجال دين لا علاقة لمعظمهم بالقانون واصبحت محاكم الاحوال الشخصية تدار من قضاة قانونيين ومهنيين.
وبعد سقوط نظام الفرد الواحد وسيطرت الاحزاب الدينية والتي توافقت مع الاحتلال في ان تكون سلطة المحاصصة الطائفية اساساً للحكم كما حدث في اختيار مجلس الحكم بدأت محاولات لالغاء هذا القانون والعودة الى محاكم الطوائف وقضاة رجال الدين ورغم ان هذا القانون يتفق مع جوهر الدين الحنيف ولا يختلف معهم بل انه أستل من كل الطوائف الاسلامية لكن ذلك لم يرق للقابضين على السلطة الدينية ذات النهج غير المتنور لغرض استمرار سلطته وسيطرته.
وفعلاً حدث ذلك في واحدة من اجتماعات مجلس الحكم تم فيه الغاء هذا القانون لكن إرادة المرأة العراقية وصمودها الاسطوري ووقفة رجال التنوير والفكر معها حال دون ان يمر هذا الالغاء واصدر الحاكم المدني الامريكي من خلال سلطته التي منحها مجلس الامن بالغاء هذا الالغاء السئ الصيت.
لم يكتف رجال الدين واحزابهم بهذه المحاولة اليائسة بل عمدو الى الغاءه من خلال نص دستوري يناقض هذا القانون من خلال نص دستوري بالعودة الى كل حسب مذهبه وهذا يعني بالضرورة العودة الى المحاكم الشرعية ذات الاتجاه الطائفي وعلى ان ينظم ذلك بقانون.
الاختلاف الحاصل بين كتل مجلس النواب العراقي المنتهية ولايته والخوف من تجدد المظاهرات ضد الغاء قانون الاحوال الشخصية حال دون ان يأخذ طريقه الى التشريع لكن الحظر لايزال قائماً
واخيراً أؤكد ان المرأة العراقية وحدها وبارادتها ونضالها يمكن لها ان تغير اية محاولة لالغاء هذا القانون النموذجي الذي يتفق مع الدستور ولا يخالفه في ان لا قانون يتعارض مع حقوق الانسان ولا قانون يتعارض مع الديمقراطية.

المنسق العام لمنظمة حقوق الإنسان والديمقراطية في العراق

أوكرانيا بعد الانتخابات الرئاسية

من الثـورة البـرتقاليـة الى مستقبـل غـامـض

فالح الحمراني

لاحت افاق الساحة السياسية في اوكرانيا بعد انتهاء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، غامضة. فحالما اعلنت اللجنة المركزية للانتخابات فوز رئيس حزب الاقاليم فيكتور يانوكوفيتش فيها، تقدمت منافسته العنيدة رئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو للمحكمة بشكوى مصحوبة بحزمة من الملفات للطعن بالقرار. واعلنت انها تطالب بدورة انتخاب ثالثة، كما رفضت الاستقالة من منصبها استجابة لدعوة المرشح الفائز بالانتخابات الذي راح يجري الترتيبات اللازمة للاحتفال باستلام منصبه من الرئيس المنتهي ولايته. وا صدرت المحكمة الإدارية العليا قراراً يقضي بإلغاء (تجميد) قرار لجنة الإنتخابات المركزية بخصوص الإعلان عن فوز المُرشح يانوكوفيتش ولكن المحكمة لم تنفذ طلب تيموشينكو بخصوص توقيف مراسيم أداء القسم يانوكوفيتش في الإحتفال الذي سيعقد بالبرلمان الأوكراني فالمحكمة لا تعتبر يانوكوفيتش طرفاً في هذه القضية وَ لذلك لا تمنعه من مواصلة الإجرءات لأنه لا توجد الأسس القانونية لذلك وَ الجدير بالذكر بأنه ستبدأ المحكمة الإدارية العليا مسألة الطعن في نتائج الإنتخابات الرئاسية في لـ ١٩ فبراير.
وعلى خلفية هذه التطورات فان اصطفاف القوى داخل البرلمان واسع الصلاحيات، لا تخدم اي من الاطراف المتنافسة للهيمنة على قراره. فما هي اذن احتمالات التطورات وما هي الخلفيات التي دفعت بالامور الى هذا الحد. وما ينتظر اوكرانيا بعد الانتخابات.

نهاية عصر

وثمة اجماع على ان فوز فيكتور يانوكوفيتش في الانتخابات الرئاسية نهاية منطقية لمرحلة لما توصف " بالثورة البرتقالية" في اوكرانيا. ويتكهن غالبية المحللين السياسيين في روسيا وفي اوكرانيا ان النجاح لن يكتب لمحاولة يوليا تيموشينكو في الطعن بفوز يانكوفيتش واعلان انتخابات جديدة.وكانت تيموشينكو قد راهنت على انطلاق حملة اعلامية تشكك بنتائج الانتخابات، بيد ان المراقبين الدوليين ثمنوا عاليا تنظيم الانتخابات، وعلى وفق تقديراتهم فليس هناك انتهاكات جدية في سيرها. وهنأ رؤساء الدول الكبرى والصديقة ياكونوفيتش بفوزه.ويبدو ان ثمة اجماع بين الاطراف الدولية النافذة على القبول بنتائج الانتخابات أيا كانت، لخلق اجواء مناسبة للاستقرار السياسي الذي يصب في مصالح الجميع بهذه المرحلة.
ويعود الموقف المحايد الذي تبناه الغرب هذه المرة من سير الانتخابات في باوكرانيا وعدم تدخله بنتائجها كما حدث في عام٢٠٠٤ الى قراءته الجديدة للوضع المترتب في العالم. وضمن هذا الاطار زار وفد " حكماء" الناتو برئاسة وزيرة الخارجية الامريكية سابقا مارجريت اولبرايت لموسكو اخيرا.واللافت ان الوفد اراد ان يفهم من بين مسائل سبب معارضة روسيا وقلقها من خطط الناتو. ورغم ان مباحثات الوفد لم تسفر عن نتائج مؤثرة، الا ان زيارة وفد الناتو لموسكو بحد ذاته سابقة تستحق التأمل بدلالاتها.
ان الازمة الاقتصادية المستمرة تجعل بلدان الغرب تضع بأولوياتها معالجة المشاكل الداخلية.لذلك فان الادارة الامريكية للولايات المتحدة وحلفاؤها تخلت عن هدف سابقتها من فرض سيطرة شاملة على العالم. ان التورط بحربين في افغانستان والعراق وتفاقم علاقات الولايات المتحدة مع الصين ستكون عراقيل اضافية لمضي بلدان الغرب ببسط نفوذها على الساحة الدولية.وقدر الغرب ان تدهور علاقاته بروسيا بشان اكرانيا ستكلفه ثمنا باهضا ضمن هذا الوضع وعلى خلفية تأجج مواجهات سياسية واقتصادية مرتقبة مع ايران والصين.
وما عدا ذلك فان الغرب يشعر بخيبة الامل من الفشل بتحقيق احلامه باوكرانيا. وحقا فقد جرى بنجاح تطبيق سيناريو الثورة البرتقالية في اوكرانيا عام ٢٠٠٤. بيد ان اساليب زعماء "الثورة البرتقالية" التي اتسمت بالخشونة لتجسيد مثل الديمقراطية الغربية لم تتح بلوغ الاهداف المنشودة منها، ولا سيما اندماج اوكرانيا كليا باوروبا. وظهرت الخلافات منذ بين زعماء الثورة البرتقالية منذ اللحظات الاولى للانتقال الى إدخال شعاراتها البراقة لحيز الوجود، ودفع التطاحن الشديد بين رموزها بالبلاد الى حالة من الفوضى. ولم ير اي هدف من اهداف الغرب النور. واصبح الاستقطاب الاجتماعي بديلا لتعميق" اشاعة الديمقراطية"، ولم تتمكن القيادة الاوكرانية من اقناع سكان البلاد بافضليات الانضمام لحلف الناتو، وظلت الغالبية تعارض مثل هذا التطور. وتراجعت مؤشرات الاقتصاد قبل ان يتم توجهيها نحو التكامل مع الغرب.ومس التطاحن الداخلي بين مختلف الجماعات والبطانات باوكرانيا، مصالح الغرب، لا سيما ما يتعلق بتوريدات الغاز من روسيا. وغدا الغرب يفضل التعامل من الزاوية الاقتصادية ليس مع حلفاء موثوق بهم ولكن مع نظام حكم يسيطر على الامور.
وفي تقييمه للحالة القائمة قال وزير الخارجية الالماني السابق يوشكا فيشر " ان عهد الثورة البرتقالية قد انتهى بهزيمة الرئيس فيكتور يوشينكو ورئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو، وبدلا عن عصرنة البلاد التي تطلعوا لها في ٢٠٠٤ حصل الاوكرانييون على عداوة أهلية واستشراء الفساد الحكومي..."و ان خيبة المجتمع واحباط اماله التي كانت معقودة على الثورة البرتقالية هي التي بددت حسابات تيموشينكو بتكرار سيناريو ٢٠٠٤ الذي انتهى بحرمان فيكتور يانوكوفيتش من فوزه في الانتخابات الرئاسية حينها وانتقال سدة الحكم لزعماء الرتقاليين.ولم تدرك ايضا بان الغرب غير معني في المرحلة الراهنة بكافة اشكال الثورات حتى لو كانت " ملونة"، فاولويات لم تعد نفسها.

تيموشينكو تتحرك

ان تحركات تيموشينكو الصاخبة قبل مغادرتها منصب رئاسة الحكومة، تاتي لتحقيق اهداف تساعدها على البقاء على الحلبة السياسية والدخول في الصراعات والمعارك المقبلة. وتعمل تيموشينكو للظهور بمظهر السياسي العنيد بعيون انصارها، لتحتفظ بشعبيتها التي لاتقل عن شعبية منافسها، وضمان اصوات الناخبين. فتيموشينكو تخطط للمشاركة في انتخابات عمدة العاصمة كييف، وفي الانتخابات البرلمانية المبكرة في حال اعلانها، وان فوزها في اي من الحالتين سيضمن لها حضورا ملحوظا في العملية السياسية وخلق المصاعب المعقدة امام خصمها اللدود الرئيس الجديد، ويوفر لها حصانة كافية تقيها من التعرض لتهم تورطها بممارسات غير شرعية خلال توليها منصب رئيس الحكومة.
والخيارت المطروحة امام تيموشينكو وحتى في حال اصدار المحكمة الادارية للانتخابات قرارا في غير صالح طلبها باجراء جولة انتخابات جديدة، اما ترفض الاستقالة وتكافح للاحتفاظ بمنصبها رئيسة للحكومة لكي يبقى التحالف الحكومي هش قائما،او أنها ستنتقل للمعارضة بعد اعلانها الاستقالها من منصبها،والسيناريو الثالث يقوم على محاولتها الاتفاق مع كتل اخرى، ربما من صفوف خصومها.اجمالا ان تيموشينكو بحركتها الصاخبة تمهد الطريق للوصول للمرحلة التالية من سيرتها السياسية.

توجهات وتحديات

ولكن السؤال الاكثر اهمية اليوم يتمحور حول الطريق الذي تسير عليه اوكرانيا في عهد الرئيس الجديد. وتوزعت اراء المحللين بهذا الشان. البعض يرى بفوز يانوكوفيتش ضربة قاصمة بالقيم الغربية.ويتوقعون حدوث تقارب وثيق بين مواقف موسكو وكييف، مما سيساعد في المستقبل القريب على اقامة تكامل سياسي واقتصادي روسي . اوكراني، قد تنضم له بيلاروسيا وكازخستان. وبطبيعة الحال فان هذا التطور سيزعج الغرب.
وهناك عدد من المراقبين يرون ان لدى يانوكوفيتش ميولا غربية لا تقل عن ميول تيموشينكو.ولا يتفق هؤلاء مع الراي القائل بان يانوكوفيتش صاحب ميول روسية وان تيموشينكو ذات نزعات غربية، ويؤكدون أن لا اساس لمثل هذا التصور.ويشيرون الى ان يانكوفيتش اعاد النظر بمواقفه في السنوات الاخيرة وتخلص من الميول الروسية.وهناك معلومات تشير الى ان الاثرياء الذين يدعمون يانوكوفيتش لا يرغبون بفقدان اوكرانيا استقلالها، وانهم معنيون بان يناور بين الاتحاد الاوروبي وروسيا.
وكان يانوكوفيتش قد اكد بان اوكرانيا خلال عهده سترتبط بعلاقات ودية وبراجماتية مع روسيا وانه لا يعتزم الطلب من موسكو سحب اسطولها الحربي من سواحل القرم وانه شطب على فكرة الانضمام للناتو.
ان نهاية فصل الانتخابات الرئاسية باوكرانيا سيفتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي الجديد، ولكن الرئيس الجديد سيواجه تحديات جديدة تتمثل بتشكيل حكومة قوية وتكتل برلماني موال له، وبخلافه فسيتعين عليه اعلان انتخابات برلمانية مبكرة،هذا سيغني بداية دورة جديدة من التوتر السياسي. ويعتمد التطور المقبل على مدى اتقان يانوكوفيتش وفريقه لفن الحلول الوسط والقبول بتقديم تنازلات من اجل استقرار البلاد.

باحث من العراق مقيم بموسكو

الإعلام الأجنبي والانتخابات العراقية

عمار كاظم محمد

تحتل قضية الانتخابات البرلمانية القادمة في العراق والتي ستجري في السابع من آذار المقبل
مركز الصدارة حاليا من اهتمامات الإعلام المكتوب والمرئي باللغة العربية وكذلك الاعلام الأجنبي على حد سواء لما لها من أهمية في تحديد ورسم ملامح المستقبل العراقي والتجربة الديمقراطية فيه .وبالتأكيد فان للأعلام دوراً فاعلاً في توضيح الرؤية السياسية والبرنامج الانتخابي للكتل والشخصيات المشاركة في هذه الممارسة الحضارية بحيادية ووضوح لكن ما يدعو للاستغراب حقا هو طبيعة التناول الإعلامي لدى الصحف الاجنبية لقضية الانتخابات في ممارسة تصل أحياناً الى محاولة التسقيط السياسي وتشويه الصورة الحقيقية لما يجري في البلاد ومحاولة الربط الملفق أحياناً بين مختلف الاحداث التي تجري في الساحة العراقية بقضية الانتخاب.
هنا نود الاشارة الى ما يدور في صحف مثل النيويورك تايمز والهيرالد تربيون وغيرها من عكس صورة غير صائبة وليس لها احيانا علاقة بالانتخابات ومحاولة الربط بين أحزاب من خارج العملية السياسية ومكون معين من مكونات الشعب العراقي او اسقاط قضية ما حدث في تكريت مثلا وهي قضية قانونية مثلا وعلاقتها بهيمنة الحكومة العراقية من عدمها أو حساب فصيل أو كتلة سياسية على جهة دون أخرى بتعابير تشير دائما الى الطائفة أو الفئة او تأثير دول الجوار على هذا الطرف أو ذاك مثلا .
بالتأكيد أن مثل هذا التناول الخاطيء الذي اعتاد عليه الاعلام الأجنبي بقدر ما يمثله من رؤية أجنبية للواقع العراقي هو بالتأكيد لا يخلو من خطورة في هذه المرحلة الحساسة لما له من تأثير على حيادية الاعلام المهني في تناوله لقضية الانتخابات العراقية مثلما له تأثير في الوضع الأمني لما يثيره من بلبلة بين الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية.
نعتقد أن الظروف التي تجري فيها الانتخابات العراقية تختلف جذريا عما هو عليه الحال في الولايات المتحدة مثلا ففي المنافسة الانتخابية التي جرت بين الرئيس السابق بوش والحالي اوباما استخدمت وسائل الاعلام كل ما في جعبتها من اسلحة حسب انحيازها للطرفين حتى وصل الأمر في بعض الاحيان الى قضية التمييز العنصري كوسيلة اعلامية في الانتخابات لكن ما جرى هناك هو جزء من التقاليد الانتخابية التي يعرف المواطن فيها هناك أنها جزء من اللعبة الانتخابية في بلد استقرت فيه التقاليد الانتخابية وارست الديمقراطية قواعدها فيه عبر ممارسة طويلة وهو بالتالي غير الوضع العراقي الناشيء والذي يحتاج الى المزيد من الزمن والتجربة لكي تمر تقاليده الانتخابية بسلاسة كجزء من الدعايات التي تتخذها الاحزاب في الانتخابات وهذا ما لايفهمه الاعلام الاجنبي في تناوله لقضية الانتخابات في العراق وما فيها من حساسية تؤثر في الشارع العراقي في الوقت الحاضر لذلك فان اقاويل واساليب الصحف الأجنبية في تناول قضية الانتخابات تثير زوابعا اعلامية ليست في مصلحة الوضع العراقي عموما وفوق هذا كله يفقد تلك الواجهات الاعلامية الحيادية المطلوبة في مواقف كهذه وهذا ما يتطلب الانتباه اليه وتأشيره لدى المسؤولين في العراق كي يقوموا بمهمة التصدي لتلك الظواهر.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net